انحسار الأراضي الزراعية

في دير الزور

ورقة سياسات حول تأثير تدهور القطاع الزراعي على الأمن الغذائي والسلم الأهلي

بدعم من

Norwegian People's Aid

حزيران يونيو ٢٠٢٤

©جميع الحقوق محفوظة

منظمة العدالة من أجل الحياة هي منظمة سورية غير حكومية وغير ربحية عاملة في شمال شرق سوريا منذ العام ٢٠١٥، مرخصة في ألمانيا منذ العام ٢٠١٩ وفي فرنسا منذ العام ٢٠٢٣. ضمن رسالة المنظمة المتمثلة بالسعي بشكل تشاركي لتعزيز حقوق الإنسان والحوار وتعزيز الحريّات في سوريّة من خلال التوثيق والمناصرة والوصول وجهود بناء قدرات المجتمعات والمنظّمات، تعمل المنظمة على مسارين استراتيجيين قابلة للتعديل كل ثلاث أعوام، تتلخص في تعزيز العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا وتعزيز حق السوريين والسوريات بالمشاركة السياسية والمدنية.

المحتويات

ملخص تنفيذي 4

المنهجية..... 5

الاستعلام القبلي (التحضير لإطلاق الحوارات)..... 5

جلسات الحوار المعمّق 5

نتائج الاستعلام القبلي 6

التوزّع و الأدوار 6

تأثير العقوبات على تصريف المنتجات الزراعية..... 6

النسبة المئوية التي يجب إضافتها للكلفة لتكون العملية الزراعية مجزية للمزارع و الفلّاح 7

العوامل الضاغطة والمحددة التي تعيق عملية زراعية سلسة ومنتجة..... 8

تقييم لجنة الزراعة والجمعيات الفلاحية والمنظمات المدنية المنخرطة في دعم العملية الزراعية..... 8

نتائج الحوارات المعمّقة 10

ملخص الحوارات وتقاطعات PESTEL مع مصفوفتي العمل..... 10

واقع وآفاق قطاعي الزراعة و الإنتاج الحيواني..... 10

قطاع الزراعة: 11

قطاع الإنتاج الحيواني:..... 13

تصنيف المشكلات بحسب موقعها من العملية الإنتاجية..... 14

في قطاع الإنتاج الحيواني 17

توصيات مجموعات التركيز على المدى القريب والمتوسط 18

الخاتمة..... 19

ملخص تنفيذي

عقدت منظمة العدالة من أجل الحياة حوارات معمقة حول واقع قطاع الزراعة وسبل تطويره في مناطق الكسرة وهجين والبصيرة في ريف دير الزور الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية، وذلك بالتشارك مع العديد من الخبراء والخبيرات المحليين/ات، وممثلين/ات عن المنظمات المدنية والسلطات المحلية. حدّد المشاركون في مجموعات الحوار المشكلات والمُعيقات الرئيسية التي تواجه قطاعي الزراعة والإنتاج الحيواني، وحدّدوا المسؤوليات لتحسين القطاع بما في ذلك اتخاذ إجراءات ضرورية قريبة ومتوسطة المدى.

اعتمدت الحوارات على منهجية تشاركية تضمنت: استعلام قبلي للمشاركين حول محاور النقاش، تضمين مختلف الفاعلين في القطاع الزراعي، التركيز على الجوانب التقنية والابتعاد عن الانحيازيات السياسية للوصول إلى نتائج فعالة، ولضمان التزام الحوارات بالجوانب التقنية، أشرف خبير في القطاع على التحضير الأولي وإدارة الجلسات وصياغة التوصيات النهائية.

عدّد المشاركون مشكلات قطاع الزراعة، وتطرقوا إلى مستلزمات الإنتاج كالبذار والسماد والمبيدات، ومستلزمات الري كالوقود والمياه، وقضايا خدمة المحصول كالميكنة والعمالة، والتسويق وما يتعلق به من تكاليف ومردود، كما حددوا مشاكل الإنتاج الحيواني في توفير الأعلاف، وغياب الإشراف الصحي، وغياب الضبط المؤسساتي.

خلص المشاركون إلى مجموعة من التوصيات والتي توزعت على أربعة أبواب وهي: المشاركة والشفافية والتضمين، تدقيق جداول المواعيد، التطوير المؤسساتي متعدد القطاعات، الرقابة والضبط المؤسساتي.

المنهجية

الاستعلام القبلي (التحضير لإطلاق الحوارات)

سبق الحوارات المعمقة تنفيذ استعلام قبلي حول المخاطر المحتملة لغياب تخطيط استراتيجي تشاركي في القطاع الزراعي في شمال وشرق سوريا، ومخاطر السياسات الآنية. شمل الاستعلام المشاركين في سلسلة الحوارات المعمقة، التي عقدت لاحقاً، وعددهم (24) موزعين بين مزارعين ومربي ماشية وعمال زراعيين ومنظمات مدنية داعمة وأعضاء في الهياكل الإدارية المختلفة (جمعيات فلاحية ولجنة الزراعة). حدد الاستعلام مظاهر القصور وآثاره على مسألة الأمن الغذائي، وهدف إلى وضع خطوات ملموسة، وتضمين كافة الشركاء في مختلف مراحل عملية المعالجة من حيث التحليل، والتخطيط، ووضع التوصيات موضع التنفيذ.

جلسات الحوار المعمّق

تم تنظيم ثلاث جلسات حوار معمّق بحضور خبراء في القطاع من نفس المناطق المستهدفة، شكّلت الجلسات مساحة حوار مباشر بين مكونات القطاع الزراعي المختلفة، وذلك لعرض المشكلة من وجهات نظر المخطط والمنفذ (للمناطق الثلاث)، ولفت النظر إلى مخاطر الأمن الغذائي فيما لو استمر الوضع دون حلول عملية.

خلال الحوارات، قارن المشاركون في المناطق الثلاث بين مؤسسات إدارة العمل الزراعي السابقة والحالية، واشتكوا من التراجع المؤسسي الكبير وخاصة المرتبط بحصر المساحات والرقابة على المنتجات المختلفة (بذار- أسمدة- مبيدات) وغياب تحاليل التربة، وخلط الأصناف التي تشهد تراجعاً مباشراً بعد الجيل الأول.. الخ. قدّم المشاركون توصيات إجرائية محدّدة، ويمكن أن نسجل أن لا فروق ملموسة بين طرق التعبير عن المشكلات في المناطق الثلاث، بل هناك وحدة حال في تبويب المشكلات، وبالتالي، وحدة التوصيات، والمطالبات.

نتائج الاستعلام القبلي

التوزّع والأدوار

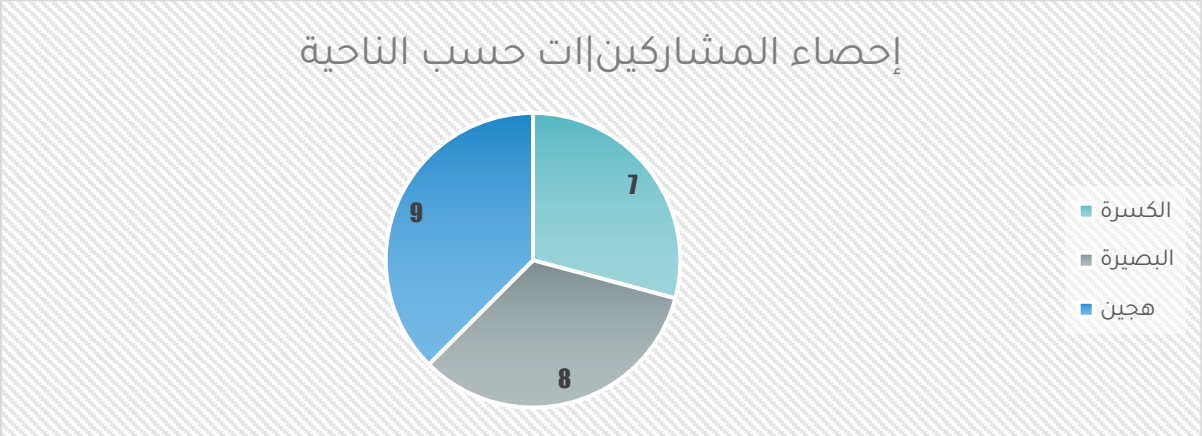

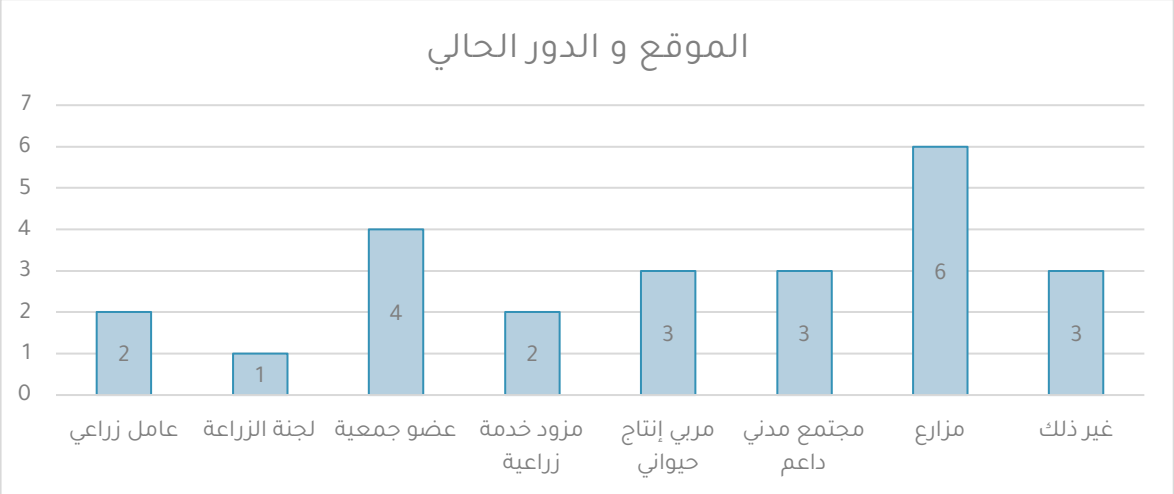

تأثير العقوبات على تصريف المنتجات الزراعية

- انخفاض سعر المنتج، المسعّر بالليرة السورية، عن تكلفة إنتاجه، ويرجع ذلك إلى غلاء أسعار المستلزمات الزراعية والسماد والأدوية المستوردة من الخارج نتيجة العقوبات.

- تعرّض الكثير من المحاصيل الزراعية لضعف الإنتاج، وعزوف الكثير من الفلاحين عن زراعتها بسبب عدم السماح لمنتجيها بتوريدها للخارج نتيجة العقوبات، وهذا ينطبق على محصولي القطن والذرة.
- تراجع تسويق المزروعات الأساسية وعلى وجه الخصوص القمح والقطن والذرة، مما يكلّف الفلاح خسائر باهظة.
- معدل الإنتاج أكبر بكثير من الاستهلاك لعدم وجود أسواق لتصريف المنتوجات الزراعية يؤثر سلباً على تنوع زراعة المحاصيل، ويجعل المزارع يركز فقط على محصول القمح كون جهات الحوكمة تستلم المحصول من الفلاح.
- عدم وجود محالج بالنسبة لمحصول القطن، ومجففات بالنسبة لمحصول الذرة بأنواعها.
- عدم وجود مستودعات تخزين للقمح، وقلة المطاحن.
- ارتفاع أسعار المنتجات في السوق بسبب تحكم السوق السوداء في الأسعار وغياب الرقابة.

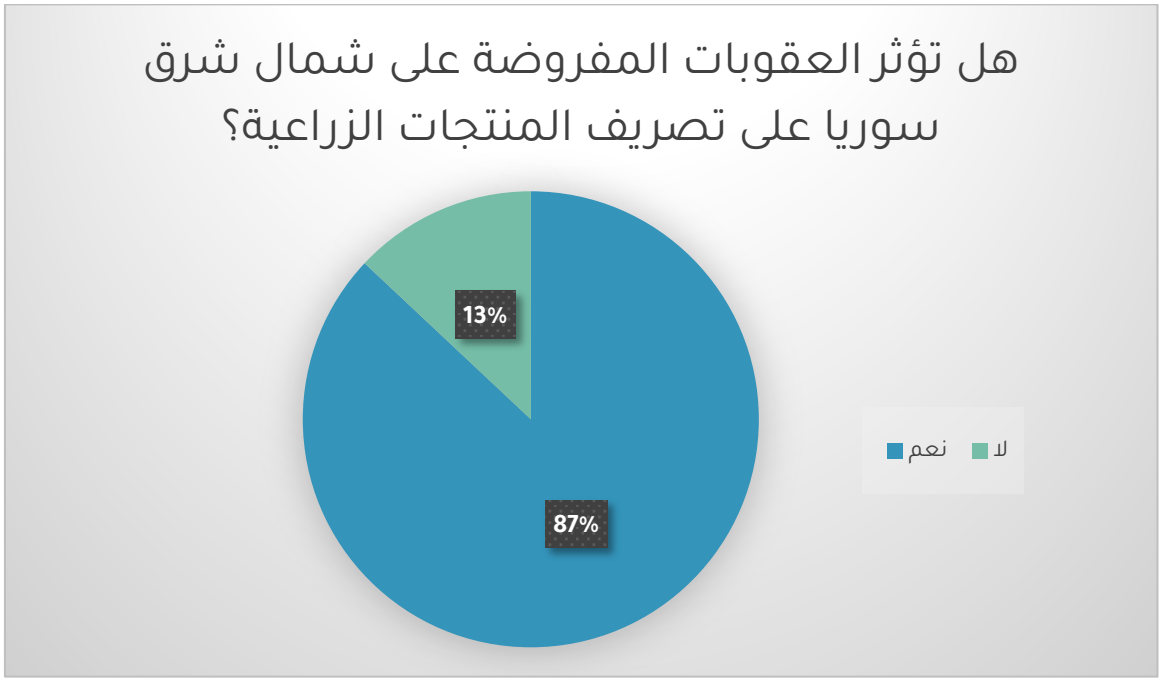

النسبة المئوية التي يجب إضافتها للكلفة لتكون العملية الزراعية مجزية للمزارع والفلّاح

تبدو الترجيحات بين نطاقين، الأول، يعتقد أن زيادة (25%) فوق الكلفة تضمن عملية زراعية مستقرة، وبالتالي الحصول على استقرار اجتماعي في المنطقة، أمّا الثاني، يرى أن النطاق الأمثل يتجاوز (50%) للحصول على وارد مجزٍ يسمح باستمرار العملية الزراعية.

يعود التفاوت في التقدير إلى ثلاثة عوامل، الأول، اختلاف منسوب التكاليف بين منطقة وأخرى، الثاني، السياسات المتغيرة التي تدير العملية الزراعية ولا تسمح بنوع من الاستقرار وبشكل خاص سياسات التسعير، أما الثالث، استلام أو عدم استلام بعض المحاصيل، وتعدد جهات الإدارة.

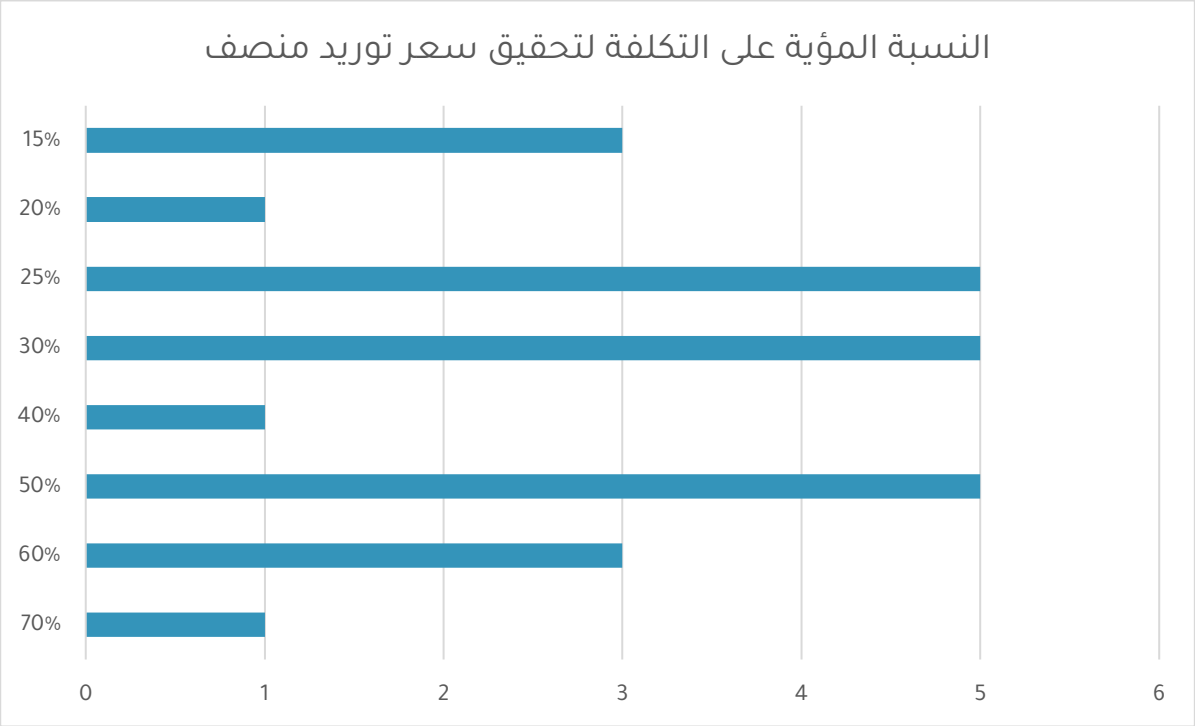

العوامل الضاغطة والمحددة التي تعيق عملية زراعية سلسة ومنتجة

حدّد المشاركون في الاستعلام القبلي ثلاث أولويات مرتبة تنازلياً بحسب قوة التأثير السلبي على العمليّة الزراعيّة، وكانت على الترتيب: المحروقات/السولار- الجفاف - كلف المستلزمات، في حين جاءت سياسات التسعير رابعاً.

تقييم لجنة الزراعة والجمعيات الفلاحية والمنظمات المدنية المنخرطة في دعم العملية الزراعية

تبين نتائج الاستعلام عدم رضى يشمل الأطراف الثلاثة، ويعتبر التغير المتسارع في سعر الصرف مؤثراً في القدرة على إحداث التغيير الإيجابي المطلوب. من هنا نجد (22) مصوتاً بعبارة غير جيد حول أداء لجنة الزراعة، ومثلهم (17) حول أداء الجمعيات الفلاحية، ولا تسلم منظمات المجتمع المدني من التصويت بالسلب بذات المعدل (17) صوتاً.

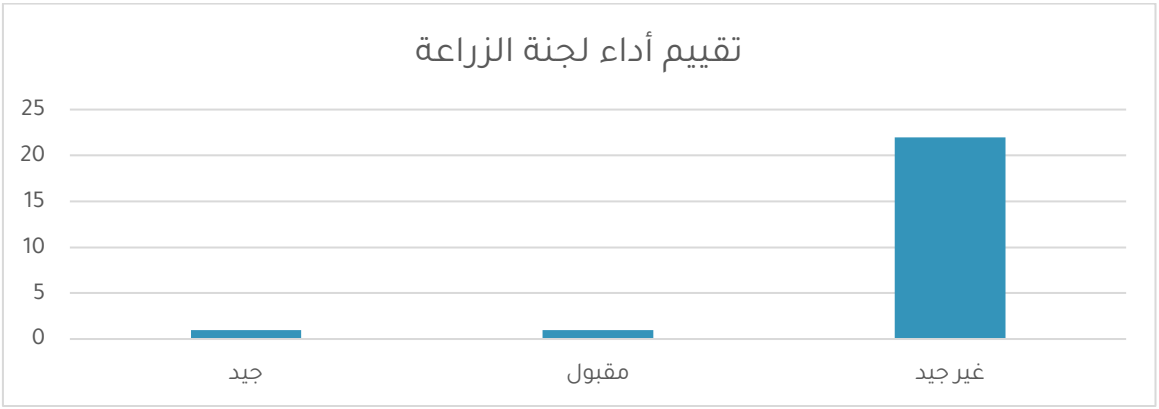

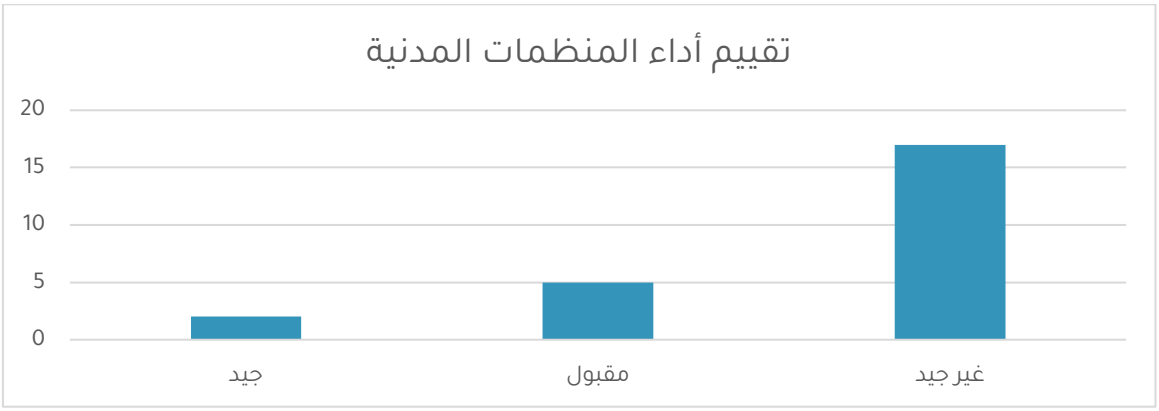

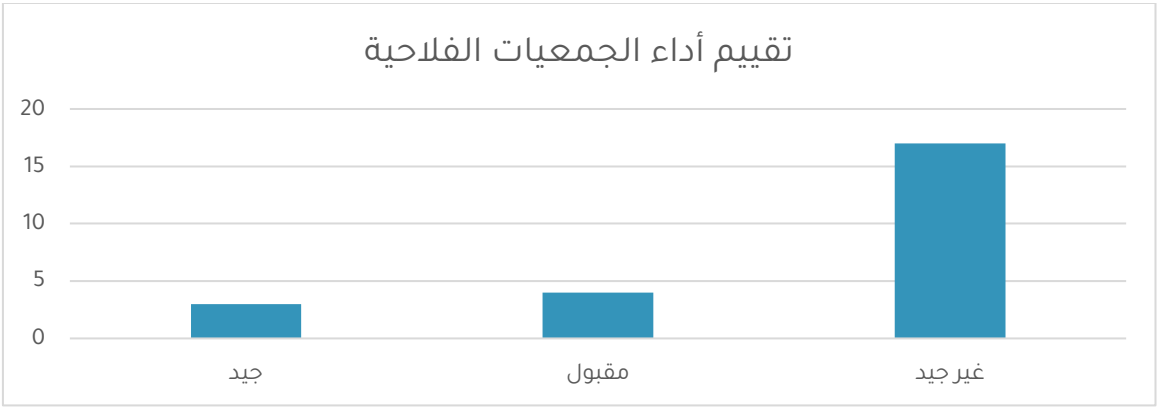

نتائج الحوارات المعمّقة

يعتمد ملخص الحوارات تطبيق أداة تحليل (PESTEL) على مجموعة الملاحظات والتوصيات المقدمة من مجموعات التركيز الثلاث، وبالنظر لعدم وجود فروقات معيارية بين المناطق، نعتقد أنه يمكن تطبيق أداة التحليل دون خطأ ملموس على المواقع كعينة وبالتالي يمكن سحبها على مختلف المناطق الواقعة **في الحيز البيئي والجغرافي ذاته**.

تتضمن أداة التحليل استعراض ستة أبعاد محيطية حول القضية موضوع البحث وهي على الترتيب: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتقنية، والبيئية، والقانونية.

ملخص الحوارات وتقاطعات PESTEL مع مصفوفتي العمل

شملت مصفوفة عمل البنية الزراعية في المنطقة العناصر التالية:

التسويق	خدمة المحصول	قضايا الري	مستلزمات الإنتاج
التكاليف التسعير	المكننة العمالة	السولار الرسوم الصيانة	البذار السماد المبيدات

في حين شملت مصفوفة عمل بيئة الإنتاج الحيواني:

قضايا التصريف	التصنيع	الصحة	مستلزمات الإنتاج
الأسواق التهريب	أجبان ألبان	اللقاحات المواليد القشات	العلف التخزين

واقع وآفاق قطاعي الزراعة و الإنتاج الحيواني

حدّدت مجموعات التركيز الثلاث واقع وآفاق قطاعي الزراعة والإنتاج الحيواني وفق التسلسل التالي:

1. المشكلات والمعيقات.
2. إجراءات ضرورية فورية.
3. إصلاحات وإجراءات بعيدة.
4. مسؤوليات تنفيذية.

قطاع الزراعة:

مستلزمات الإنتاج:

مشكلات البذار

- انتشار ظاهرة السوق السوداء في تأمين مصادر البذار.
- عدم دقة شهادات المنشأ بالنسبة للبذار وخاصة مع ظهور تراجعات مباشرة في الجيل الثاني.
- انتشار عمليات تهريب البذار النباتي العابرة للخطوط ما يجعل الكثير من مصادرها مجهولة النسب.
- التوزيع غير العادل بين المناطق كمّياً، ونوعيّاً، أو كليهما.
- سوء عمليات التحضير بالنسبة للقمح والذرة (الغربلة والتعقيم).
- خلط الأصناف وتراجع الأصالة للكثير من سلالات القمح المحسن.
- ارتفاع أسعار البذار مقارنة بمستوى جودته وأصالته.
- انخفاض مقاومة البذار وارتفاع الحساسية للإصابات الحشرية والفطرية للعديد من أصناف المحاصيل.
- غياب أي استراتيجية لحماية السلالات المحسنة (قمح- قطن- ذرة) وتدهورها التدريجي.

مشكلات السماد

- الارتفاع الكبير في أسعار السماد بالمقارنة مع مردود المنتج النهائي، وانخفاض مردود الغلّة مقارنة بالمساحة المزروعة.
- وجود سوق سوداء نشطة في السماد، فضلاً عن حالة من الاحتكار لمادة السماد والتحكم بسعرها.
- الحاجة المتزايدة للسماد بسبب الاستثمار المكثف للأراضي الذي يرهق محتوى التربة.
- قلة عمليات إنتاج السماد العضوي، وعدم نمذجة عملية تخميره.
- غياب ضبط جودة السماد ما سبّب إصابة الأراضي الزراعية بالتملح والخروج من الخدمة.

- الإضافات التعويضية للتربة لا تتم وفق تحليل محتواها الأصلي من العناصر الرئيسية.

مشكلات المبيدات

- الاستخدام المفرط للمبيدات وما ينتج عن ذلك من أخطار على المحاصيل والصحة العامة.
- ارتفاع أسعاد المبيدات ما يزيد من تكاليف الإنتاج.
- استخدام المبيدات بشروط غير مناسبة وبدون استشارة خبراء.
- التلاعب بعبوات المبيدات (التركيز- تاريخ الصلاحية- الشركة المصنعة)
- وجود مبيدات من تصنيع محلي مع مخاطر التراكم التدريجي للأثر المتبقي.
- غياب الرقابة بشكل تام على الصيدليات الزراعية.

مستلزمات الري

مشكلات الوقود (السولار)

- عدم التناسب بين الكميات والاحتياجات، ويظهر عدم التناسب أكثر في محاصيل القطن.
- غياب جدولة مواعيد التسليم في ظل حاجة المحصول للري.
- عدم حصر المساحات الزراعية ميدانياً.
- سوء النوعية، ما يزيد من تكاليف الإنتاج وتعدد أعطال المحركات والمضخات.
- انعكاس التلوث على التربة والذي تسببه حراقات إنتاج الوقود المحلية.

مشكلات الري

- ارتفاع تكاليف عمليات رفع المياه وإيصاله للحقول بسبب انخفاض مستوى نهر الفرات.
- الاستمرار في استخدام التطويف في الري وعدم اعتماد وسائط ري أحدث.
- الارتفاع التدريجي لملوحة الآبار الجوفية إضافة لانخفاض منسوب الماء الجوفي لأعماق أكبر.
- التملّح التدريجي للعديد من الترب.
- غياب إدارة علمية لعمليات الري من قبل المسؤولين عن عملية الري.

خدمة المحصول

مشكلات الميكنة

- التراجع في مستوى الميكنة الزراعية، والاعتماد في عمليات التحضير والزراعة والخدمة على الجهد اليدوي.

- الارتفاع الكبير في تكاليف الجرارات والنقل والحصادات نتيجة ارتفاع أسعار الوقود.
- قِدَم وتهالك الآلات المستخدمة الأمر الذي يحِد من إنتاجيتها.

مشكلات العمالة

- تتوافر العمالة إلا أن الحاجة لها ترتفع أثناء جني المحصول، ويلاحظ أن غالبية العمالة من النساء.
- انخفاض أجور العاملين في الزراعة إذا ما قورنت بالجهد المبذول، وتأثر قيمة الأجور بسعر الصرف.

التسويق:

التكاليف والمردود

- عدم إجراء حساب تسعير المحاصيل بشكل علمي ومنهجي.
- فقدان الثقة بالسياسات الزراعية مع التراجع التدريجي للناتج الإجمالي وتسجيل خسارات بدل أرباح.
- استمرار زراعة القمح كمحصول مرغوب للاستهلاك المباشر ما يؤدي إلى استنزاف عناصر التربة.
- وجود تفاضلية في قيمة المحاصيل يمنع تطبيق دورة زراعية صحيحة.
- عدم استلام المحصول بعد موسم شاق، القطن كمثال، يربك العملية الزراعية.
- تأخير الصرف يوقع المزارعين والفلاحين تحت ضائقة البحث عن تسويق بسعر أقل ودفع مباشر.

قطاع الإنتاج الحيواني:

قامت مجموعتي [1]تركيز بتحديد واقع وآفاق هذا القطاع وفق التسلسل المشار إليه في مصفوفة الإنتاج الحيواني، وخرجت بحصيلة من المشكلات التي تواجه هذا القطاع والتي يمكن إجمالها على الشكل التالي:

1 لم تناقش جلسة الحوار في هجين مشكلات الإنتاج الحيواني بسبب التوسع في مناقشة واقع الإنتاج النباتي.

الأعلاف

- ارتفاع تكاليف الأعلاف وعدم تناسبها مع المردود.
- ندرة توفر الأعلاف والتي تحد تدريجياً من حجم القطيع.
- غياب دعم أسعار الأعلاف، وعدم توفير أسعار تشجيعية.
- لجوء المربي لبيع جزء من قطيعه لتأمين العلف للجزء المتبقي.
- تأثير موجات الجفاف الواسعة بشكل ملموس على أعداد القطعان وخصوبتها.

الصحة

- غياب الإشراف الصحي، وحدوث جائحات مثل نيوكاسل الدواجن، أودى بأعداد كبيرة من المواشي والدواجن.
- عدم توافر برنامج للقاحات.
- عدم خضوع بيع العديد من أصناف الأدوية للرقابة.

التحسين والتأصيل الوراثي

- عدم خضوع قشات التلقيح المعدّة محليّاً للشروط العلميّة.
- ظروف التربية غير المناسبة لإنتاج السلالات الجديدة.

أسواق التصريف

- سيطرة الإنتاج المحلي الصغير على القسم الأكبر من الإنتاج.
- غياب عمليات تصنيع خارج العمل الأُسري المحلي.

تصنيف المشكلات بحسب موقعها من العملية الإنتاجية

المشكلات المصنفة بحسب موقعها من العملية الإنتاجية	P	E	S	T	E	L	
في قطاع الانتاج النباتي/1	سياسي	اقتصادي	اجتماعي	تقني	بيئي	قانوني	اداري
أ- مستلزمات الإنتاج							

مشكلات البذار							
انتشار ظاهرة السوق السوداء في تأمين مصادر البذار.							
عدم دقة شهادات المنشأ بالنسبة للبذار وخاصة مع ظهور تراجعات مباشرة في الجيل الثاني.							
انتشار عمليات تهريب البذار العابرة للخطوط ما يجعل الكثير من مصادرها مجهولة النسب							
التوزيع غير العادل بين المناطق كمياً، ونوعياً، أو كليهما							
سوء عمليات التحضير بالنسبة للقمح والذرة (الغربلة والتعقيم).							
خلط الأصناف وتراجع الأصالة للكثير من سلالات القمح المحسن							
ارتفاع أسعار البذار مقارنة بمستوى جودته وأصالته.							
انخفاض المقاومة وارتفاع الحساسية للإصابات الحشرية والفطرية للعديد من المحاصيل							
غياب أي استراتيجية لحماية السلالات المحسنة (قمح-قطن-ذرة) وتدهورها التدريجي.							
مشكلات السماد							
ارتفاع أسعار السماد بالمقارنة مع مردود المنتج، وانخفاض مردود الغلة مقارنة بالمساحة.							
وجود سوق سوداء نشطة في السماد.							
الحاجة المتزايدة للسماد بسبب الاستثمار المكثف للأراضي الذي يرهق محتوى التربة.							
قلة عمليات إنتاج السماد العضوي، وعدم نمذجة عملية تخميره.							
احتكار مادة السماد والتحكم بسعرها							
غياب ضبط جودة السماد ما سبب إصابة الأراضي الزراعية بالتملح والخروج من الإنتاج							
الإضافات التعويضية للتربة لا تتم وفق تحليل محتواها الأصلي من العناصر الرئيسية.							
مشكلات المبيدات							
الاستخدام المفرط للمبيدات وما ينتج عن ذلك من مخاطر على المحاصيل والصحة العامة.							
ارتفاع أسعاد المبيدات ما يزيد من تكاليف الإنتاج.							
استخدام المبيدات بشروط غير مناسبة وبدون استشارة خبراء							
التلاعب بعبوات المبيدات (التركيز-تاريخ الصلاحية-الشركة المصنعة).							
وجود مبيدات من تصنيع محلي مع مخاطر التراكم التدريجي للأثر المتبقي.							
غياب الرقابة بشكل تام عن الصيدليات الزراعية.							

المشكلات المصنفة بحسب موقعها من العملية الإنتاجية	P	E	S	T	E	L	

في قطاع الانتاج النباتي/2	سياسي	اقتصادي	اجتماعي	تقني	بيئي	قانوني	اداري
ب- مستلزمات الري							
مشكلات الوقود (السولار)							
عدم التناسب بين الكميات والاحتياجات، ويظهر عدم التناسب أكثر في محاصيل القطن.							
غياب جدولة مواعيد التسليم في ظل حاجة المحصول للري، وعدم حصر المساحات الزراعية ميدانياً.							
سوء النوعية، ما يزيد من تكاليف الإنتاج وتعدد أعطال المحركات والمضخات							
انعكاس التلوث، الذي تسببه حراقات إنتاج الوقود المحلية، على التربة.							
مشكلات الري							
ارتفاع تكاليف عمليات رفع المياه وإيصاله للحقول بسبب انخفاض مستوى نهر الفرات.							
الاستمرار في استخدام التطويف في الري وعدم اعتماد وسائط أحدث للري.							
الارتفاع التدريجي لملوحة الآبار الجوفية إضافة لانخفاض منسوب الماء الجوفي لأعماق أكبر.							
التملّح التدريجي للعديد من الترب.							
غياب إدارة علمية لعمليات الري من قبل المسؤولين عن عملية الري.							
ت- قضايا خدمة المحصول							
مشكلات الميكنة							
التراجع في مستوى الميكنة، والاعتماد في عمليات التحضير والزراعة على الجهد اليدوي.							
الارتفاع الكبير في تكاليف الجرارات والنقل والحصادات نتيجة ارتفاع أسعار الوقود.							
قِدَم وتهالك الآلات المستخدمة الأمر الذي يحد من إنتاجيتها.							
مشكلات العمالة							
تتوافر العمالة إلا أن الحاجة لها ترتفع أثناء جني المحصول، ويلاحظ أن غالبية العمالة من النساء.							
انخفاض أجور العاملين في الزراعة إذا ما قورنت بالجهد المبذول، وتأثر ذلك بسعر الصرف.							
ث- التسويق							
التكاليف والمردود							
عدم إجراء حساب تسعير المحاصيل بشكل علمي ومنهجي							
فقدان الثقة بالسياسات الزراعية مع التراجع التدريجي للناتج الإجمالي وتسجيل خسارات.							

استمرار زراعة القمح كمحصول مرغوب للاستهلاك المباشر ما يؤدي إلى استنزاف التربة.							
وجود تفاضلية في قيمة المحاصيل يمنع تطبيق دورة زراعية صحيحة.							
عدم استلام المحصول بعد موسم شاق، القطن كمثال، يربك العملية الزراعية.							
تأخير الصرف يوقع المزارعين تحت ضائقة البحث عن تسويق بسعر أقل ودفع مباشر.							

في قطاع الإنتاج الحيواني

المشكلات المصنفة بحسب موقعها من العملية الإنتاجية في الانتاج الحيواني	P	E	S	T	E	L	محلي إداري
	سياسي	اقتصادي	اجتماعي	تقني	بيئي	قانوني	
الأعلاف							
ارتفاع التكاليف وعدم تناسبها مع المردود.							
ندرة توفر الأعلاف والتي تحد تدريجياً من حجم القطيع.							
غياب دعم أسعار الأعلاف، وعدم توفير أسعار تشجيعية.							
لجوء المربي لبيع جزء من قطيعه لتأمين العلف للجزء المتبقي.							
تأثير موجات الجفاف الواسعة بشكل ملموس على أعداد القطعان وخصوبتها.							
الصحة							
غياب الإشراف الصحي، وحدوث جائحات، مثل نيوكاسل الدواجن، أودت بأعداد كبيرة							
عدم توافر برنامج للقاحات.							
عدم خضوع بيع العديد من أصناف الأدوية للرقابة.							
التحسين والتأصيل الوراثي							
عدم خضوع قشات التلقيح المعدّة محلياً للشروط العلميّة.							
ظروف التربية غير المناسبة لإنتاج السلالات الجديدة.							
أسواق التصريف							
سيطرة الإنتاج المحلي الصغير على القسم الأكبر من الإنتاج.							
غياب عمليات تصنيع خارج العمل الأسري المحلي.							

توصيات مجموعات التركيز على المدى القريب والمتوسط

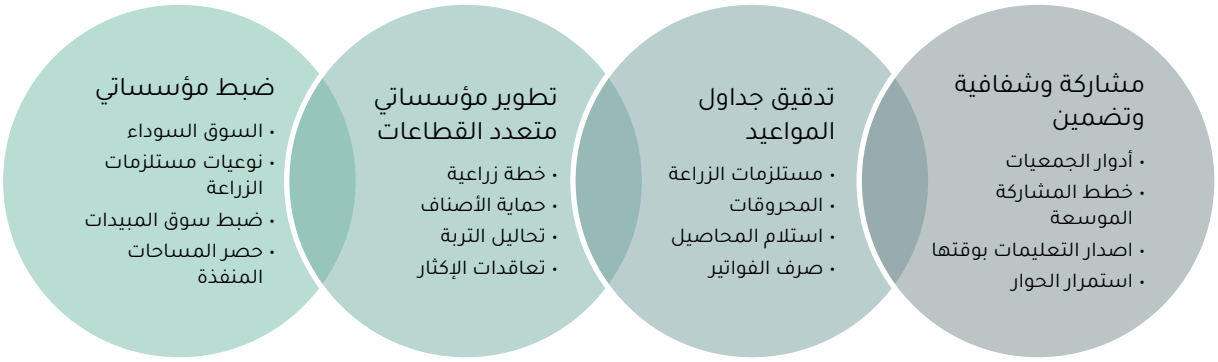

الخاتمة

لا بد هنا من التأكيد على الدور المحوري للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني كأحد أسس الأمن الغذائي في بلد يعتمد على الزراعة بشكل كبير، وفي منطقة يعتمد ثلثي سكانها كليّاً على الزراعة. وبالنظر لتعدد العناصر المرتبطة بهذا القطاع والتي أوضحناها عبر أداة التحليل (PESTEL)، والمؤشرات العامة التي أثرت سلباً على توازن هذه العملية من حيث دورها الاقتصادي والاجتماعي بسبب ظروف الصراع في سوريا محلياً وإقليمياً، ستبقى العملية الإنتاجية لهذا القطاع حساسة وغير متوازنة، ونعتقد أن قرع ناقوس الخطر ليس مبالغة أبداً حول الأمن الغذائي والاستقرار والتوازن البيئي المعرض بدوره لمزيد من التراجعات.

لقد أوضحت صور الأقمار الصناعية فروقات ملموسة لمساحة المنطقة المزروعة ما بين عامي 1984 و2022، وتظهر الصور بجلاء زحف المناطق الرملية والتصحر ليبتلع أجزاء إضافية من الأراضي الزراعية لصالح التملح والبادية منخفضة القيمة، ويظهر أيضا انحسار مساحة سرير النهر ومجراه وانحسار المنسوب لهذا الشريان الأهم في المنطقة. (الصور الأخيرة لناحية هجين - دير الزور).

مجمعات الأنهار التاريخية مهددة بالانحسار التدريجي مع استثمار غير علمي للمياه والترب والموارد الطبيعية، وليس ببعيد من ذاكرة السوريين كيف غاب البليخ، وليس هناك مخرج من هذا التسارع السلبي لنضوب شرايين الحياة إلا بتضافر جهود عناصر العملية الزراعية من فلاحين ومزارعين وفنيين وتقنيين وفي المقام الأول الإدارات، حول الهدف الأسمى وهو ضمان قطاع زراعي متوازن ومجزٍ للجميع، وعلى هذه الإدارات أن تتقن التوازن بين العناصر الاقتصادية وثبات البنى الاجتماعية بالتعاون الوثيق، وتضمين عناصر العملية الإنتاجية في التخطيط التشاركي حتى نتفادى نقطة اللاعودة.

المصدر: https://earthengine.google.com/timelapse